الكويت في قلب العالم

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

استطاع حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إعادة الكويت إلى نادي الرواد، بعدما بادر وأحيا مؤتمر حوار التعاون الآسيوي منتصف الأسبوع الجاري، ليكون نواةً لكيان عالمي يعيد توازن القوى على أساس اقتصادي هدفه الأول تعزيز عمق الكويت الاستراتيجي داخل قارة آسيا.

مبادرة سمو الأمير أعادت الذاكرة إلى اللحظات الأولى لتأسيس الكويت الحديثة بعد الاستقلال عام 1961، وإطلاق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي جاء مكملاً لدور الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، ومكتب لندن للاستثمار، والاستفادة من دخل النفط في ضمان حياة كريمة لكل من ينتمي إلى هذه الأرض.

للكويت مكانة إقليمية يعرفها جيداً من يجيد قراءة التفاصيل، إذ تموضعت في مفاصل تاريخ العالم الحديث، بدءاً من مساهماتها الإنمائية عالمياً عبر الصندوق الكويتي للتنمية مروراً باحتوائها أزمات عالمية كحرب "أيلول الأسود" عام 1970، أو دعمها لقرار وقف تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لمساندتهما إسرائيل في عدوانها على الوطن العربي عام 1967، ووقوفاً على دورها الثقافي وعملها الإنساني الخيري.

بلادنا كان اسمها يوماً ما على الخارطة "الكويت- بلاد العرب"، وسعت إلى تأسيس كيانات عالمية وإقليمية منها منظمة دول عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي، ورعت قيام منظمة التحرير الفلسطينية على أرضها، وكان قدرها أن تتعرض لاعتداءات سافرة لتقييد دورها العالمي ونفوذها، فتعرضت طائراتها للاختطاف، وشهدت حوادث تفجير إرهابية وختمها الغزو العراقي، إلا أنها لم تنحنِ ولم تتراجع عن دورها، وكانت بعد كل أزمة تخرج أصلب من سابقتها بعزيمة مواطنيها وإيمان قادتها بحجم المسؤولية.

هناك قامات في بلادي لا يمكن أن يتجاوزها التاريخ منهم من رحل ومن لا يزال بيننا، فالكويت عبر الدكتور أحمد الخطيب أسست حركة القوميين العرب، ومن خلال عبدالرحمن السميط ساهمت برعاية مسلمي إفريقيا، وترك أحمد السقاف وعبدالله السريع بصمات وطنهما على إمارات الخليج والبحرين وسواحل عمان واليمن وجنوب السودان، وبث تلفزيون الكويت إرساله من دبي بصوت صالح الشايجي، ولا يمكن تجاوز شهيد الكويت فوزي المجادي، الذي استشهد خلال عملية فدائية في مستوطنة "مسكاف" الإسرائيلية عام 1989 حيث كان أحد كوادر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومن خلال "مجلة العربي" عرف العرب الكويت والعالم، وأرست مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب دعائم الثقافة العربية.

ومن القامات التي استعانت بها الكويت لتضيف لرصيدها الإنساني أحمد بهاء الدين وأحمد زكي وزكي طليمات، وعبدالرزاق السنهوري الذي كان يرزح تحت الإقامة الجبرية خلال عهد جمال عبدالناصر، ولم تسمح له السلطات المصرية بالسفر إلا مرة واحدة تلبية لدعوة أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم عام 1960 ليعمل على استكمال المقومات الدستورية القانونية التي أهلتها لعضوية الأمم المتحدة، وكذلك الفقيه الدستوري عثمان خليل عثمان الذي وجهت كلماته مسار الدولة الدستوري، واستقر فيها بعض الوقت أعمدة الفن وفطاحل الاقتصاد وكبار ساسة العرب أمثال جلال أمين وسليم الحص.

حرص الكويت على المساهمة بخدمة العالم لم يأتِ من فراغ، بل جاء متسقاً مع ما جاء في مقدمة دستورها وعلى لسان أميرها الراحل الشيخ عبدالله السالم الذي ذكر برسالة اعتماده للدستور بعدما رفعه له المجلس التأسيسي: "إيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية، وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية".

هذا بكل اختصار قدر وطن أراد له مؤسسوه أن يكون رافداً للعالم وفاعلاً أساسياً في قضاياه وساعياً بعزم إلى مستقبل أفضل، وطن قامته أكبر بكثير من مستوى تفكير بعض أبنائه الذين يريدون استنزاف تاريخ هذا الوطن بشكل عبثي غير مسؤول، فقط لأن مستوى نظرهم لا يبتعد كثيراً عن محيط مقاعدهم.

توضيح: ورد عن طريق الخطأ جملة اعتراضية في الفقرة الأخيرة لمقال الزميل الكاتب أحمد عيسى الذي نشر الأسبوع الماضي، وهذه الفقرة نعيد نشرها كما أرسلها الزميل:
(استذكرت في مقال سابق لي بعنوان "لن نقاطع" بنفس هذا الموقع في 19/ 7/ 2012 موقف قوى المعارضة الحقيقية التي قادها التيار الوطني حينما شارك مرشحوها في كل الانتخابات التي شهدت تلاعباً من السلطة لحد نفوذهم، فلم يقاطعوا انتخابات مجلس 1967 المزورة أو انتخابات مجلس 1981 التي تغير النظام الانتخابي فيها من خلال مرسوم ضرورة، لأن حكماء المعارضة السابقة كان هدفهم تأكيد حماية النظام الدستوري وصيانته أكثر من مصالحهم الانتخابية، والمواجهة وتحمل المسؤولية الوطنية، لكن ذلك كان مبدأ معارضي ذاك الزمن الجميل، وحتماً سيكون من الظلم مقارنتهم بنظرائهم من معارضي اليوم).

دعوة الجميع لدولة مدنية لا تتعارض مع الشريعة

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

يُفترض أن تتمخض حركات "الربيع العربي" نحو انبثاق حالة "نهوض" لدى الأمة، ولكن هذا لم يحدث. لماذا؟ تُقاس حالات النهوض لدى الأمم بالمقاييس التالية:

1- لابد من شعور عام بضرورة النهضة لدى جميع أفراد الأمة، أعني المنتمين إلى تلك الحركات وغير المنتمين إليها.

2- لابد من وجود خطط سياسية- عسكرية، وخطط اقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية لإخراج الأمة من وهدة التراجع والهزيمة والتخلف والشعور بالذل إلى حياة نشطة منتجة مفعمة بالأمل والرجاء. ينبغي أن تكون تلك الخطط مترابطة ومتجهة إلى تحقيق هذا النهوض الشامل.

ويحضرني بهذا الصدد المشروع الإصلاحي الشامل للملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، الذي جاء قبل حوالي عشر سنوات بمشروع وطني شامل لتغيير نمط الحياة في بلده ولدى أفراد شعبه. والمواقف السياسية والعسكرية والفكرية للدولة ينبغي أن تكون نابعة من ذلك المشروع الشامل الذي لا محيد عنه، ويتضح ذلك من مواقف البحرين في شتى المجالات.

فقد تحالفت عسكرياً مع دولتين خليجيتين عربيتين هما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمجال مفتوح لأي دولة أو دول خليجية عربية أخرى تريد المساهمة.

وعندما طرح الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية فكرة تحويل التعاون- بمجلس التعاون إلى اتحاد في القمة الخليجية الأخيرة بالرياض كان ملك البحرين أول المؤيدين والمرحبين، وعلينا أن ننتظر عقد "القمة الخليجية" المقبلة آخر هذا العام بمملكة البحرين لنرى نتيجة ذلك.

ويجهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة لجعل بلده واحة للاستثمار تعزيزاً "للرؤية الاقتصادية"، وشهدت البحرين إنشاء مركز عيسى الثقافي رمزاً للجانب الفكري والثقافي من المشروع الشامل.

وعلى الصعيد العربي القومي الشامل، كانت البحرين في مقدمة الدول الخليجية التي مدت يدها لجمهورية مصر العربية الشقيقة وكانت دائمة الترحيب بزيارة رئيسها د. محمد مرسي.

هذا مثال حي يأتي من أرض البحرين العربية لحالة "النهوض" المرجوة لدى الأمة، والتي نأمل أن تحدث بدفع من حركات ودول "الربيع العربي".

وكانت الثورات العربية الكبرى في الماضي قد أحدثت بعد وقوعها تلك الحالة الحية من التطلع إلى نهضة قومية شاملة، فالثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين أحدثت تلك الرجفة والحركة القومية العربية في العراق كان لها التأثير ذاته. وعندما أقام الضباط الأحرار في مصر تجربتهم في 23 يوليو 1952، كانت الأقطار العربية المختلفة مهتمة بمجريات الثورة، وليس مصر وحدها.

نحن الآن- كعرب- في منتصف الطريق من تطورنا التاريخي، ولم نصل إلى نهاية المطاف... ونهاية المطاف حالة لا تدرك، فالأمم العريقة في ديمقراطيتها وما زالت تجرّب وتغير جوانب من نظمها بحثاً عن الأفضل.

وإذا استطاعت دول الربيع العربي التلاقي على كلمة سواء فهي إقامة الدولة المدنية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، فهنا مربط الفرس ومحك التلاقي، وربما استطاعت مصر العربية بحكم دورها وعطائها في الفكر الإسلامي، وأزهرها الشريف القائم توجهه على التوسط والاعتدال، وبروز رئيسها وقائدها د. محمد مرسي المنتمي إلى كبرى الحركات الإسلامية، نقول ربما استطاعت مصر العربية، بحكم ذلك كله تقديم الصيغة الفكرية والسياسية التي يمكن أن تجتمع حولها دول الربيع الأخرى، وبعضها دول مجاورة لمصر، كليبيا الباحث شعبها العربي عن التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التطرف والتشدد في الوسط الإسلامي، وهو ما ينبغي أن تجتمع حوله الأقطار العربية المختلفة، وحتى الدول العربية التي لم تشهد حركات الربيع العربي تهدف إلى الغاية ذاتها، وسبق أن جابهت تداعياتها وتحدياتها.

إن الظرفين التاريخي والدولي يدفعان إلى ذلك، ولا شك أن الدول العربية المختلفة تواجه المسألة ذاتها، ولا بد من تعاون عربي شامل بين الأجهزة والمؤسسات والجهات المختلفة لتحقيق ذلك، وحتى الجانب الآخر "المعارض" ينبغي أن ينضم إلى هذه الجهود، فلو افترضنا أنهم تولوا السلطة، فماذا سيكون شعارهم؟

أليس دولة مدنية لا تتعارض مع الشريعة؟!

والإسلام- كدين وثقافة وحضارة- يقدم لجميع أبنائه معطيات الاعتدال والتوسط والتسامح.

فهلموا جميعاً إلى دولة مدنية متوافقة مع الشريعة الإسلامية!

* أكاديمي ومفكر من البحرين

الأغلبية الصامتة: قبل السقوط

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

في الخوف الناس هم الناس قديماً وحديثاً، وعند الخوف الممزوج باليأس يميل الناس إلى القبول بأي وضع يضمن لهم الحد الأدنى من الاستقرار، وهم من أجله مستعدون للتضحية بكل الموروثات طالما فقدوا القدرة على الحفاظ عليها.

هنالك نوع خاص من الخوف يعرفه أهل الدراية والقراءة، وهو الخوف من المستقبل عندما يتلمسون باكراً مسارات الأحداث ومآلاتها الحتمية، نراهم في نطاقهم يقرعون الأجراس في الأسواق محذرين، عسى أن يتسلل صوتهم إلى آذان الباب العالي أو ينتفع "العامة" بكلامهم، فيحتاطون ويحترزون من قابل الأيام، ولكن التاريخ غالباً ما يذكر أن السلاطين تصلهم رسائل الحكماء منقوعة بجسد الحُجاب و"العامة" المشغولين بقوت يومهم.

عندما كانت جحافل المغول تبتلع شمال الصين ومملكة خوارزم وبلاد ما وراء النهر وخراسان وفارس، كان أهل بغداد ودمشق وحلب والقاهرة يعيشون حياتهم الطبيعية، وخليفة المسلمين المستنصر بالله العباسي يداعب الحمام، وتحت تأثير الخوف والوهن ظن المستنصر أن الهدايا والدراهم ستصرف خطر هولاكو عن بلاده، ولكنه أخطأ التقدير ووضع داخل جلد بقر، ويقال لفّ داخل سجادة، وضرب حتى الموت، وبقية القصة الدموية في بغداد وأهلها يعرفها الجميع. الخوف والذعر عم أرجاء بلاد الشام التي لم يكن حال أمرائها الأيوبيين أفضل من خليفتهم المقتول، فبعضهم "تعاون" مع هولاكو، وبعضهم هرب مثل ملك دمشق الناصر يوسف الذي ترك أهلها يواجهون مصيرهم، فما كان منهم "تحت تأثير الخوف" إلا أن سلموا دمشق لهولاكو تجنباً لمصير شبيه بالمجازر التي وقعت في حلب. الخوف هو الخوف هنا وهناك، لا يعرف ديناً أو مذهباً أو أي تصنيف، عندما يختفي العقل وتتحلل أدوات القوة في تطبيق العدل والحزم، تنفرط حبال الدول وتتسع الفراغات التي يطمع الطامحون لملئها، في الأندلس ضحت "الرعية" بثلاثة قرون ويزيد مع بني أمية عندما اشتعلت الفتنة بين أبناء العمومة، يباتون على خليفة ويصحون على جديد جلس مكانه على سرير الخلافة، حتى جاء ذلك اليوم الذي تقاسم فيه الولاة الأقوياء أجزاء الأندلس، وأصبح لكل واحد منهم لقب وديوان وحاشية وجيش خاص. يقول ابن خلدون في المقدمة "إن التاريخ في ظاهره لا يزيد عن الإخبار، ولكن في باطنه نظر وتحقيق"، هنا يستلزم الأمر قليلاً من التأمل، فالتاريخ ليس مجرد سرد لأحداث الأيام الغابرة والشخصيات الراحلة، بل تكمن داخل تفاصيله الكثير من المتشابهات والقوانين التي تنتجها طبائع البشر الثابتة، تختلف الأسماء والأماكن والتفاصيل، ولكن يبقى الجوهر متشابهاً مهما تطاول الزمن وامتد: السلطة، الخوف، السقوط قبل السقوط، الطماعون، المال، المترلفون، الحكماء، الشجاعة، الواهنون، الأغبياء، المحظوظون، المجد، الخونة، المخلصون... إلخ.

الوضع أشبه بحالة من التناسخ التاريخي الذي يحتاج إلى النظر والتحقيق حتى يستفيد الحاضر من الماضي.

في الختام عندنا الناس في الكويت خائفون من الحاضر والمستقبل، ولا يريدون غير الاستقرار والعبور من مرحلة "الأصوات" إلى مرحلة "التصويت"، لقد أتينا بآسيا ونمورها وتاريخها الطويل في التحديث والحداثة، وأول درس تعلمناه منهم هو أن الوقت ثمين والدقيقة التي تمضي لا تعود، فإلى متى نحن واقفون؟

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

قراءة... في قراءة النيباري

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

كثر الحديث واللغط حول تعديل قانون الانتخاب قبل الانتخابات القادمة، وما إذا كان ذلك يشكل ضرورة أم لا، ولعل من أبرز المتبنين للرأي الرافض للتعديل بمرسوم أميري هو الأستاذ عبدالله النيباري، الذي نحترمه ونحترم تاريخه النيابي، لكننا سنختلف معه في رؤيته التي تصلح للمدينة الفاضلة.

أولا، يقول النيباري إن حكم المحكمة وفر التحصين للقانون الحالي، فكيف تكون الحكومة أول من يكسر هذا التحصين؟ والجواب بسيط وهو أن الحكومة لم تذهب إلى المحكمة لمجرد بحث دستورية الوضع الحالي، لكنها أرادت التأكد من دستوريته قبل المباشرة بتقليص الأصوات، فلا معنى من التعديل على القانون بينما أساسه قابل للطعن، ثم إن حكم المحكمة الدستورية وإن أقر بدستورية الوضع الحالي إلا أنه لم يحصنه من التعديل حسب الأطر الدستورية التي من بينها مرسوم ضرورة.

ثانيا، يقر النيباري بأن تقليص الأصوات هدفه محاصرة معارضة الصوت العالي والنبرة الفئوية والانقسامية والإقصائية والتطاول على كرامات الناس... إلخ، كما يقر بأن القانون الحالي فيه عيوب وهو استحواذ أقلية لا يزيد عددها على 40% من الناخبين على 80% من المقاعد في الدائرتين الرابعة والخامسة مثلا، لكنه يعارض محاولة "تفصال" قانون انتخاب من أجل محاربة هذه الظواهر السلبية، بحجة أن الأغلبية أو الأقلية التي تنتجها الانتخابات هي ظاهرة وقتية تظهر وتتلاشى، مستشهدا بتعديل الدوائر سنة 81 الذي أنتج مجلسا مهادناً بالبداية، ومعارضا شرسا في سنة 85.

وهنا أقول إن السلطة ليست غبية لكي تعتقد أن تقليص الأصوات سيضمن لها مجلسا معتدلا إلى الأبد لأن تجربة مجلس الثمانينيات ماثلة أمامها- كما تفضلت بشرحه- لكنه سيضمن لها التعامل مع مجلس يعبر عن توجهات الشارع المختلفة بشكل أفضل من الوضع الحالي الذي يعاني خللا كبيرا وبشهادتك.

ثالثا، يمضي النيباري ليقول إن الإصلاح لا يكون بالعودة إلى الوراء، بل بالتقدم إلى الأمام، وهنا أسأله: بالله عليك، هل تقدمنا إلى الأمام عبر إقرار القانون الحالي أم عدنا إلى الوراء بالتمزق الحاصل الآن؟ وهل تعتقد أن المستفيدين من القانون الحالي الجائر وهم القبائل المنظمة التي تحصل على مقاعد أكثر من حجمها في دوائرها إضافة إلى نواب (القلص) سيصلحون قانونا هم مستفيدون منه؟! فالعقل والمنطق يقولان إن سمو الأمير سيكون أكثر حيادية من أي طرف آخر في تحديد المصلحة العامة في أي تعديل على قانون الانتخاب. وهل هناك ضرورة أكثر من الآن بعد تفاقم "النبرة الفئوية والإقصائية والتطاول على كرامات الناس بدون دليل"، كما ذكرت بمقالك، وخاصة بعد التطاول المباشر مؤخرا على المقام السامي بما يخالف مواد الدستور؟

رابعا، يفضل الأستاذ النيباري عدم تقليص الأصوات بمرسوم حتى نتجنب تصاعد العنف والعنف المضاد، وهذا لعمري كلام خطير لأنه يعتبر خضوعا لأسلوب التهديد بالعنف والابتزاز وإعطاء شرعية له، وهذا الخضوع المتواصل من السلطة والحكومة لهكذا أسلوب هو الذي أدخل البلاد في دوامة من الأزمات المتلاحقة بعدما استغل التيار الانقلابي ضعف القرار لفرض المزيد من التنازلات التي أثبتت الأيام أنها كانت مدمرة للبلد. فحتى لو تم تجنب العنف هذه المرة فلن نستطيع تجنبه إلى الأبد لأن التلويح به سيستمر أكثر فأكثر ما لم تتم مواجهته وإيقافه عند حده بقوة القانون، فبدلاً من أن تدعو إلى المهادنة على حساب هيبة القانون كان الأولى بك المطالبة بعدم الرضوخ للتهديد والوعيد الذي يحط من هيبة الدولة والقانون ككل!

لا أدعي هنا أن تقليص عدد الأصوات هو الحل السحري لأزمة المخرجات التعيسة للانتخابات، فسيظل الاختيار حسب القبيلة والطائفة والعائلة هو المهيمن على خيارات الناخبين، ولن يعالج ذلك الدائرة الواحدة (مثلما اقترحت مرارا عبر مقالاتك وسيكون لنا وقفة مع ذلك لاحقا) لكنه بالتأكيد سيعطي تمثيلا أفضل لمكونات المجتمع من الوضع الحالي، ويجب أن يتم التعامل مع أي قرار من هذا النوع حسب الأصول القانونية "لا المزاجية"، التي بينها الدستور بشكل واضح، فلسمو الأمير حق تقدير الضرورة وللمجلس القادم حق رفضها.

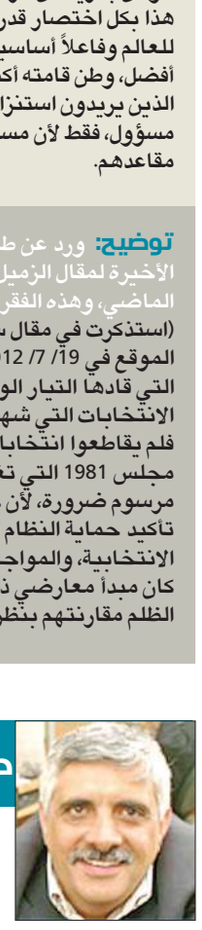

داود كتّاب*

إسرائيل وفلسطين بعد أوسلو

PROJECT SYNDICATE

في الثالث عشر من سبتمبر 1993، التقى شيمون بيريز ومحمود عباس في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض للتوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو اتفاقات أوسلو، ثم خَتَم زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين الاتفاق بمصافحة تاريخية.

دعت اتفاقات أوسلو- التي تم التوصل إليها بعد محادثات سرية جرت بتشجيع من الحكومة النرويجية وأديرت في عاصمة النرويج- دعت إلى فترة انتقالية من خمس سنوات تنسحب القوات الإسرائيلية خلالها من قطاع غزة ومناطق غير محددة من الضفة الغربية، وإنشاء سلطة فلسطينية. وكان الاتفاق مصحوباً بتبادل رسائل الاعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكان الهدف النهائي، ولو أنه لم يُعلَن صراحة قط، إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 تقريبا.

ولكن الأهداف المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو لم تتحقق حتى الآن، والواقع أن الاتفاق من غير المرجح أن يستمر إلى ما بعد بيريز (89 عاما) وعباس (77 عاما)، الذي أصبح أولهما الآن رئيساً لإسرائيل والثاني رئيساً للسلطة الفلسطينية. ولقد ساهمت عوامل عِدة في تدهور احتمالات السلام الدائم.

ولعل العامل الأكثر أهمية كان استمرار- وفي بعض الأحيان تسارع- الأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد اعترض بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على فشل الاتفاقات في الدعوة صراحة إلى إنهاء بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ولكن نظراً لضعف منظمة التحرير الفلسطينية وافتقارها إلى الدعم في العالم العربي بعد رفضها معارضة احتلال العراق للكويت، قَبِل زعماؤها الاتفاق المعيب بحجة أن الحدود الفلسطينية سوف يتم الاتفاق عليها أثناء الفترة الانتقالية. ولكن بعد مرور تسعة عشر عاما، وطبقاً لتقارير مؤسسة السلام في الشرق الأوسط التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، فإن ما يُنيَ من مستوطنات يهودية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ اتفاقات أوسلو كان أكثر من كل المستوطنات التي بنيت قبل التوقيع عليها. ونتيجة لهذا، أصبحت الحاجة إلى حمل إسرائيل على تجميد أنشطتها الاستيطانية شرطاً دولياً- وليس فلسطينياً فحسب- لإجراء محادثات سلام فعّالة.

وكان العنف المستمر من العوامل الحاسمة الأخرى، فمنذ تصافح رابين وعرفات، قُتِل نحو 7500 فلسطيني و1400 إسرائيلي، وأصيب أو سُجِن عدد أكبر. كما أدت سياسة هدم المنازل في فلسطين التي تنتهجها إسرائيل من جانب واحد إلى ترحيل أو تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين في القدس، والخليل، ووادي الأردن، وأماكن أخرى. ورغم انخفاض أعداد القتلى بشكل حاد في الأعوام الأخيرة، فنادراً ما يمر يوم من دون حدوث شكل ما من أشكال العنف، وغالباً ضد المدنيين، بما في ذلك الأطفال. ويعمل اليأس المتنامي، في غياب أي اتفاق سياسي، على تأجيج هذا العنف، وفي حين يملأ الزعماء الدوليون موجات الأثير بالأحاديث عن السلام فإنهم فشلوا في معالجة هذا الصراع بجرأة وحزم.

على سبيل المثال، أحيا انتخاب الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل أربعة أعوام الأمل في استئناف المفاوضات، ولكن جورج ميتشل مبعوث أوباما للسلام استقال، وغابت اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة). ومن ناحية أخرى أصبح الوعد المشروط الذي بذله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بدعم إقامة الدولة الفلسطينية بلا معنى بسبب السياسات الاستيطانية الاستفزازية التي تنتهجها حكومته في المناطق التي كان من المفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية.

لقد قسمت اتفاقات أوسلو الأراضي المحتلة إلى ثلاث مناطق، فتولى الفلسطينيون المسؤولية عن المناطق الأكثر كثافة بالسكان، في حين احتفظت إسرائيل بالسيطرة العسكرية والإدارية الكاملة على الجزء الأكبر من الأراضي، أو المنطقة "ج" التي تشكل نحو 61% من الضفة الغربية.

ويعتقد العديد من الفلسطينيين أن هذا يخدم الهدف الصهيوني الطويل الأمد في الإبقاء على الأرض بلا شعب، والواقع أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يُعَد بمنزلة ضم إسرائيلي بحكم الأمر الواقع للأراضي التي يسعى الفلسطينيون إلى إقامة دولتهم عليها. نتيجة لهذا، وفي غياب اتفاق واضح على الحدود، فإن المنطقة "ج" سوف تشهد المواجهات الأكثر خطورة.

كما فشلت اتفاقات أوسلو في وضع الفلسطينيين على مسار يقودهم إلى الاستقلال الاقتصادي، فوفقاً للبنك الدولي وغيره من الهيئات الدولية، تساهم العمليات البيروقراطية والأمنية البطيئة والمعقدة، بما في ذلك المئات من نقاط التفتيش، في جعل التنمية الاقتصادية الفلسطينية أمراً مستحيلا. وتتفاقم المشكلة بسبب اعتماد الفلسطينيين على السلع والبضائع الإسرائيلية، وبسبب السيطرة الإسرائيلية على حركة البضائع والناس إلى وداخل وبين الضفة الغربية وقطاع غزة المحاصر.

كان الهدف من بروتوكول باريس لعام 1994، وهو واحد من أهم ملحقات اتفاقات أوسلو، تحديد العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكنه اختُطِف من قِبَل إسرائيل لشركاتها ورجال أعمالها. فالبروتوكول يفرض على الفلسطينيين ربط أسعار سلع معينة ومعدل ضريبة القيمة المضافة المفروضة عليها بمثيلاتها في إسرائيل؛ ويرغم الفلسطينيين على استخدام عملة إسرائيل؛ وينظم الإجراءات الجمركية عند المعابر الحدودية مع الأردن ومصر.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي دام خمسة وأربعين عاماً على الأقل الآن، ليس بالمشكلة المعقدة؛ بل إن العكس هو الصحيح، فمن الممكن تلخيصه بإيجاز بإعادة صياغة العبارة الشهيرة للخبير الأميركي جيمس كارفيل: "إنه الاحتلال، يا غبي". في نهاية المطاف، سوف يحصل عباس على موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطينية- إنجازه الأخير قبل تركه للسياسة، كما أسر لكبار معاونيه. وبعد رحيله، سوف تفتقد إسرائيل معارضته الشديدة لأعمال العنف ودعمه للتعاون الأمني.

إن القرار الرمزي بإقامة الدولة، وفي أعقابه خروج عباس، سوف يكون بمنزلة نهاية العملية التي بدأت في أوسلو، والتي تسببت في تقويض طموحات الفلسطينيين لما يقرب من عقدين من الزمان. ومع تعطل عملية أوسلو بكل وضوح الآن فإن الخيارات المتبقية لا تخرج عن خيارين اثنين: فإما الفوضى والتطرف والعنف أو عملية سلام جديدة، وهي العملية القادرة من الناحية المثالية على إنهاء الاحتلال والسماح للفلسطينيين بنيل الاستقلال والحرية والحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل السالمة الآمنة.

* أستاذ الصحافة في جامعة برينستون سابقا، ويشغل حالياً منصب المدير العام لشبكة الإعلام المجتمعي (عمان نت) في عمان.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»